

A



PCT/A/56/3 PROV.

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 14 أغسطس 2024

## اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات

### الجمعية

الدورة السادسة والخمسون (الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثون)  
جنيف، من 9 إلى 17 يوليو 2024

مشروع التقرير

من إعداد الأمانة

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة [A/65/1](#)): 1 و 2 و 3 و 4 و 6 و 8 و 9 و 11 و 18 و 21 و 22.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 11 في مشروع التقرير العام (الوثيقة [A/65/11 Prov.](#)).
3. ويرد التقرير الخاص بالبند 11 في هذه الوثيقة.
4. وترأس الاجتماع السيد عبد العزيز القباع (المملكة العربية السعودية)، رئيس جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات.

## البند 11 من جدول الأعمال الموحد

### نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات

استعراض معايير تخفيض الرسوم لبعض المودعين من بعض البلدان، وتعديل التوجيهات المتعلقة بتحديث قوائم الدول المستوفية للمعايير

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة [PCT/A/56/1](#).

6. وقدمت الأمانة الوثيقة بالتذكير بأن الجمعية اعتمدت، في دورتها السادسة والأربعين في عام 2014، تعديلات على جدول رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات فيما يتعلق بمعايير تحديد الأهلية للحصول على تخفيضات معينة في الرسوم. ويتطلب جدول الرسوم من الجمعية استعراض المعايير كل خمس سنوات على الأقل. وبما أن الجمعية أجرت هذا الاستعراض آخر مرة في عام 2019، فقد طلب منها بالتالي مراجعة معايير الأهلية لتخفيضات الرسوم في عام 2024. واستعدادا للمراجعة، استعرض الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، في دورته السابعة عشرة في فبراير 2024، المعايير المنصوص عليها في البند 5 من جدول الرسوم. وقد أوصى الفريق العامل الجمعية العامة بالإبقاء على المعايير واستعراضها مرة أخرى في غضون خمس سنوات. ودعت الوثيقة الجمعية إلى اتباع تلك التوصية. واقترحت الوثيقة أيضا تعديلات على التوجيهات لوضع قوائم الدول التي يكون مواطنوها والمقيمون فيها مؤهلين للحصول على تخفيضات في الرسوم. وعندما يتم تحديث القوائم، تلزم التوجيهات المدير العام بإتاحة مشاريع القوائم قبل دورة الجمعية، والدعوة إلى التعليق قبل اختتام الجمعية. وللتحديث في ذلك العام، أتيحت مشاريع القوائم بموجب التعميم C. PCT 1670، الصادر في 25 يونيو 2024. وعندما حدث التحديث السابق لقوائم الدول، اجتمعت جمعيات الويبو في سبتمبر/أكتوبر 1670، وأشارت التوجيهات إلى الجمعية التي ستعقد في تلك الأشهر. وبما أن اجتماعات جمعيات الويبو تعقد حاليا في يوليو، اقترح مرفق الوثيقة إدخال تعديلات على التوجيهات لأخذ ذلك في الاعتبار. وأشارت الاقتراحات إلى سلسلة الاجتماعات السنوية لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو بدلا من وقت محدد خلال العام، وبالتالي ستسمح بأي تغييرات في التوقيت قد تحدث في المستقبل.

7. وصرح وفد الاتحاد الروسي بأن المعايير المنصوص عليها في البند 5 من جدول رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات مناسبة وفعالة، ووافق على مراجعة المعايير في غضون خمس سنوات، كما هو مطلوب في الجدول.

8. وأعرب وفد اليونان عن سروره لملاحظة أن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لا يزال قويا، مما يساهم في النتائج المالية الإيجابية للويبو. وشدد الوفد على أن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ينبغي أن يستمر في تقديم حوافز لضمان سهولة الوصول إلى أي مستخدم مهتم، وخاصة أولئك الذين لديهم موارد مالية محدودة. ولذلك فإن الحفاظ على المعايير المحددة لتخفيض الرسوم له أهمية قصوى لضمان الوصول المبكر إلى نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأيد الوفد الإبقاء على المعايير ومراجعتها في غضون خمس سنوات واختتم كلمته بالتأكيد على التزامه بالعمل من أجل تطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

9. وأيد وفد فرنسا الإبقاء على المعايير الواردة في البند 5 من جدول رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وإجراء مراجعة للمعايير في غضون خمس سنوات.

10. وأعرب وفد الصين عن تقديره للمكتب الدولي على عمله فيما يتعلق بتخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات وسلط الضوء على أن السياسة مفيدة لتشجيع المبتكرين على استخدام نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لحماية نتائج ابتكاراتهم. كما شجع الوفد المكتب الدولي على مواصلة تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وتحسينه من خلال توفير المزيد من الراحة لمودعي الطلبات.

11. وذكر وفد جزر البهاما ببيانه عند افتتاح الجمعيات، مشيرا إلى أن الإطار التنظيمي الذي يحكم الملكية الفكرية في جزر البهاما شهد خلال العام الماضي إصلاحا وتعززا كبيرين. وشكر الوفد المكتب الدولي على الدعم التقني في تكوين الكفاءات والمساعدة في مراجعة وإصلاح تشريعاته المحلية وغيرها من المجالات لتجديد وصقل ولاية سجل جزر البهاما فيما يتعلق بالملكية الفكرية. وبهذا الدعم، قدمت جزر البهاما تشريعا جديدا للبراءات في برلمانها، مما سيمهد الطريق أمام البلاد للانضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات في الأشهر المقبلة. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة أنه بعد المراجعة الأخيرة لجدول الرسوم المرفق باللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، سيكون مقدمو الطلبات من جزر البهاما مؤهلين للحصول على رسوم السعر المخفض للطلبات الدولية. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة نتيجة لتأثير جائحة COVID-19 على اقتصاد جزر البهاما. وأبدى الوفد اهتماما كبيرا بالمنهجية والإطار المستخدم لتحديد البلدان المؤهلة للحصول على رسوم إيداع الطلبات الدولية المخفضة، والتي تستند في المقام الأول إلى الإطار القديم الذي عفا عليه الزمن لتقييم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وجزر البهاما، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، معرضة بشدة للصدمات المناخية وغيرها من الصدمات على أساس دائم. كان من الضروري فقط إلقاء نظرة على عناوين الأخبار الأخيرة مع تأثير إعصار بيريل على البلدان الكاريبية الزميلة ورؤية التأثير المدمر لإعصار دوريان على جزر البهاما في عام 2019 لفهم الحاجة إلى تجاوز الاعتبار الوحيد لنصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لتحديد الضعف ، وبالتالي الحاجة إلى الدعم في جوانب مختلفة مثل تخفيضات الرسوم. وذكر الوفد أن مسألة تجاوز مجرد النظر في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتحديد قابلية التأثر قد اعترفت بها الجمعية العامة للأمم المتحدة أيضا في موعد لا يتجاوز ذلك الأسبوع، حيث أيدت الجمعية الأخيرة اعتماد مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد كوسيلة لتقييم رفاه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشجع الوفد الويبو على النظر في نهج مماثل في إطارها لتخفيض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات كجزء من الاستعراض الخمسي المقبل، والذي من شأنه أن يضمن إطارا أكثر قوة للتحليل والمساعدة في توفير مزايا أكثر إنصافا في آلية تخفيض الرسوم، بحيث يكون من المرجح أن تحصل عليه المؤسسات التي تحتاج إلى الدعم.

12. وأعرب ممثل مدرسة أمريكا اللاتينية للملكية الفكرية (ELAPI) عن دعمه الثابت لأي إجراء يمكن المخترعين ومودعي الطلبات من الحصول على قدر أكبر من الحماية التي توفرها معاهدة التعاون بشأن البراءات على الصعيدين الوطني والدولي. وكوسيلة لتحفيز التكنولوجيات الجديدة، يحتاج نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى الاستمرار في مراعاة المخترعين الذين لديهم موارد مالية غير كافية للاستثمار بشكل كاف للوصول إلى أنظمة حماية حقوقهم. وأشار الممثل كذلك إلى أنه من الضروري تقديم المساعدة التي تعزز نشر وحماية التكنولوجيات المبتكرة. ورأى أن مواصلة تخفيض رسوم الإيداع الدولي ورسوم معالجة البحث الإضافي ورسوم المناولة للمواطنين والمقيمين في البلدان المستفيدة أمر مهم لأنه، وفقا لبيانات الأمم المتحدة، يشجع النشاط الابتكاري في البلدان الأقل نموا. وهذا بدوره سمح للمبتكرين المسؤولين عن الحلول المستقبلية وأصحاب المصلحة الذين يعملون على تحسين نوعية الحياة في تلك المجتمعات بالتغلب على أي عقبات قد يواجهونها. وفي هذا الصدد، شدد الممثل على أن المعهد يوافق على ضرورة الإبقاء على المعايير المحددة لتقييم تخفيضات الرسوم، وأنه ينبغي اعتماد التعديلات المقترحة على التوجيهات الخاصة بتحديث قوائم الدول التي تستوفي معايير تخفيض بعض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، والتي ستستمر في تشجيع النشاط الابتكاري كمحرك للتنمية في تلك البلدان. وأخيرا، شجع الممثل على تقديم الوثائق في شكل إلكتروني، والتي لها مزايا كبيرة على الوثائق المادية، مما يوفر الوصول الفوري إلى الوثائق ويساهم في مستقبل أكثر استدامة.

13. إن جمعية اتحاد معاهدة البراءات:

"1" قزرت، بعد استعراض المعايير المنصوص عليها في البند 5 من جدول رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات، الإبقاء على تلك المعايير واستعراضها مرة أخرى من جانب الجمعية في غضون خمس سنوات، وفقا لما يقتضيه ذلك الجدول؛

"2" واعتمدت التعديلات المقترحة على التوجيهات الخاصة بتحديث قوائم الدول التي تستوفي معايير تخفيض بعض رسوم معاهدة التعاون بشأن البراءات الواردة في مرفق الوثيقة PCT/A/56/1.

#### التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات

14. استندت المناقشات إلى الوثيقة [PCT/A/56/2](#).

15. وقدمت الأمانة الوثيقة التي قدمت أربع مجموعات من التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. ومن شأن التعديلات المقترحة في المرفق الأول أن تسمح للمكتب بأن يشترط تقديم الطلبات الدولية والوثائق المودعة لاحقا في شكل إلكتروني فقط، أو أن يشترط إعادة تقديم أي وثيقة مقدمة على الورق في شكل إلكتروني في غضون شهرين. واستبعدت الاقتراحات صراحة المكتب الدولي من هذا الاحتمال. وبالتالي، سيظل بإمكان المودعين استخدام المكتب الدولي للإيداع على الورق إذا قرر مكتبهم الوطني أو الإقليمي طلب التبليغات في شكل إلكتروني فقط. وستسمح التعديلات المقترحة في المرفق الثاني للمكتب الدولي بمراسلة المودعين أو المكاتب بأي لغة من لغات النشر الدولي الـ 10، بدلا من اللغة الإنجليزية أو الفرنسية فقط. وسيطبق ذلك على بعض المراسلات التي سترد في التعليمات الإدارية المقبلة. ومن خلال توسيع لغات المراسلة للاتصالات التي تقتصر على المودع أو المكتب، يهدف المكتب الدولي إلى تحسين الخدمات التي يقدمها لمستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي الوقت نفسه، عندما تتلقى مجموعة أوسع من المكاتب مراسلات، يعتزم المكتب الدولي مواصلة استخدام اللغتين الإنجليزية والفرنسية. وتتعلق التعديلات المقترحة في المرفق الثالث بالطلبات الدولية التي يكون فيها الملخص أو النص الخاص بالرسومات بلغة مختلفة عن لغة الوصف والمطالبات. وستمكن الاقتراحات مكتب تسلم الطلبات من مطالبة المودع بتقديم ترجمة لملخص أو نص الرسوم إلى لغة النشر في حالات أخرى لضمان نشر الطلب الدولي بلغة واحدة. ووسعت التعديلات المقترحة في المرفق الرابع تعريف حالة التقنية الصناعية السابقة لأغراض البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي لتشمل الكشف غير المكتوب. وهذا من شأنه أن يجعل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أشبه بأنظمة البراءات الوطنية في معالجة الكشف غير المكتوب. واقترحت الفقرة 4 من الوثيقة أن تدخل الأحكام حيز النفاذ في 1 يوليو 2025، باستثناء التعديلات المتعلقة بتعريف حالة التقنية الصناعية السابقة لأغراض البحث الدولي والفحص التمهيدي الدولي، التي اقترح أن تدخل حيز النفاذ في 1 يناير 2026، في نفس الوقت الذي اعتمدهت الجمعية في عام 2023 على تعريف الحد الأدنى للوثائق الواجب الرجوع إليها أثناء البحث الدولي.

16. ورحب وفد الهند بجميع التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في الوثيقة. وأدرجت التعديلات التي أدخلت على القاعدتين 33 و64 الكشف غير المكتوب في تعريف حالة التقنية الصناعية السابقة لأغراض البحث

الدولي والفحص التمهيدي الدولي. وأفاد أن الاعتراف بالكشف غير المكتوب يمثل تقدماً كبيراً في حماية المعارف التقليدية، والاعتراف بانتقال التقاليد الشفهية عبر الأجيال، وتعزيز نظام المعارف التقليدية ضد التملك غير المبرر. ونتيجة لذلك، سيضمن عدم منح البراءات للابتكارات الموجودة بالفعل في الملك العام من خلال الكشف الشفهي. ورحب الوفد أيضاً بالتعديلات المقترحة التي تفرض أن تكون الطلبات الدولية والطلبات اللاحقة في شكل إلكتروني حصراً أو تتطلب إعادة تقديم الطلبات الورقية إلكترونياً في غضون شهرين، مما سيوفر معالجة مبسطة للوثائق، واستدامة بيئية، وتوحيد عالمي، وأوقات معالجة سريعة. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره للاقتراح الداعي إلى تضييق نطاق الاستثناءات المتعلقة بشرط أن يطلب مكتب تسلم الطلبات ترجمة الملخص ونص الرسومات عند تقديمها بلغة مختلفة، وبالتالي ضمان نشر الطلب الدولي بلغة واحدة. وأخيراً، أشار الوفد إلى أن التعديلات المقترحة على القاعدتين 89(ثانياً) و92 ستكون مفيدة لنظام الملكية الفكرية، وأعرب عن تطلعه إلى المشاركة في المناقشات المستقبلية.

17. وشكر وفد إسبانيا المكتب الدولي والدول المتعاقدة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات على العمل الذي قام به الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات لتطوير نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لجعله أكثر سهولة وسهولة في الاستخدام لمودعي الطلبات. ورأى الوفد أن التعديلات المقترحة ستحسن التواصل بين مودعي الطلبات ومكاتب تسلم الطلبات والمكتب الدولي من خلال توسيع إمكانية التواصل بأي لغة من لغات النشر الـ 10. وشدد الوفد أيضاً على اهتمام الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات بتحديث نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لمواكبة التكنولوجيات والحقائق الجديدة، مع تعزيز اليقين القانوني. وبهذا المعنى، نص أحد التعديلات المقترحة على توسيع تعريف حالة التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة ليشمل الإفصاحات غير المكتوبة، مع مراعاة الأشكال المتزايدة للكشف. وأعرب الوفد أيضاً عن تقديره لالتزام المكتب الدولي بمواصلة تقديم أكبر عدد ممكن من الاقتراحات التي أدت إلى تحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات لصالح المستخدمين.

18. وأعرب وفد البرازيل عن تقديره للمكتب الدولي لعذر التأخير في الالتزام بالمهل الزمنية المنصوص عليها في معاهدة التعاون بشأن البراءات بناء على طلب المعهد الوطني للملكية الصناعية (INPI) في البرازيل، في ضوء الفيضانات المأساوية التي أثرت على الناس في ولاية ريو غراندي دو سول البرازيلية. وأيد وفد البرازيل التعديلات المقترحة في الوثيقة وشكر الدول المتعاقدة بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات على دعمها للاقتراح الذي قدمته البرازيل لتعديل القاعدة 89 مكرر فيما يتعلق بوسيلة إيداع الطلبات الدولية، والتي سعت إلى تحسين رقمنة الطلبات خلال المرحلة الدولية مع الحفاظ على المرونة للسماح للمكاتب بتكييف عملياتها وفقاً لسياقها الخاص وتشريعاتها الوطنية.

19. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد الوثيقة التي تحتوي على التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد عن تقديره للمبادرة الرامية إلى زيادة عدد اللغات المستخدمة للتواصل من قبل المكتب الدولي مع مودعي الطلبات ومكاتب الملكية الفكرية الوطنية بجميع لغات النشر الدولي الـ 10، بما في ذلك الروسية. وأبرز الوفد أن هذه المبادرة تتوافق مع تعزيز تعدد اللغات والسياسة اللغوية المحدثة للويبو، المدرجة أيضاً في الخطة الاستراتيجية متوسطة الأجل 2022-2026. وأعرب الوفد عن ثقته في أن اعتماد هذا التعديل سيحسن جودة الخدمات وملاءمة نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات من خلال توسيع لغات المراسلة لمودعي الطلبات والمكاتب، وضمان حقوق المودعين وتسهيل وصولهم بسهولة إلى خدمات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وسيكون للزيادة في عدد اللغات تأثير إيجابي على نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات بشكل عام وستحسن ملاءمته وجاذبيته للمستخدمين. وواصل الاتحاد الروسي تقديم الدعم اللغوي للمكتب الدولي وقدم ترجمة لاستمارات معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى اللغة الروسية. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الوفد عن تقديره للتعديلات المقترحة على القاعدة 89(ثانياً). 1. المتعلقة بطرق إيداع الطلبات الدولية والوثائق المقابلة. وأخذت هذه التعديلات في الاعتبار مصالح جميع مكاتب تسلم الطلبات وستوفر لهم مزيداً من المرونة لتحديد طريقة الإيداع المناسبة للطلبات. وأعرب الوفد عن أمه في رؤية المزيد من التوسع في لغات المراسلة في جوانب أخرى من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات، فضلاً عن استخدام تلك التجربة من قبل أنظمة التسجيل الدولية الأخرى التي تديرها الويبو. واعتمد الوفد أيضاً على مواصلة الحوار البناء وتبادل الآراء والممارسات لتحسين نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأخيراً، أعرب الوفد عن قلقه العميق إزاء الإجراءات المدمرة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتسجيل وحماية حقوق البراءات لمودعي الطلبات وأصحاب الحقوق من الاتحاد الروسي. وأدان الوفد هذه الإجراءات باعتبارها مخالفة للقانون الدولي للملكية الفكرية وانتهاكاً للأحكام المتعلقة بالمعاملة الوطنية المنصوص عليها في المادة 2 من اتفاقية باريس. وأكد الوفد من جديد أن هذه الإجراءات، في رأيه، غير مقبولة وغير مسموح بها ولا تليق بالدول الأعضاء في الويبو.

20. وأيد وفد الصين التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات الواردة في الوثيقة، بما في ذلك توسيع لغات المراسلة للمكتب الدولي. وكانت التعديلات المقترحة تفضي إلى تحسين كفاءة عملية الإيداع الدولي ووفرت العديد من التسهيلات للمستخدمين. كما شجع الوفد أنظمة التسجيل الأخرى على التعلم من التجارب والممارسات الجيدة في نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات.

21. وذكر وفد اليونان أنه على الرغم من الانخفاض الطفيف في إيداعات معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2023، ظل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات قوياً، وهو ما يمكن أن يعزى إلى التزام موظفي المكتب الدولي. وأشار الوفد إلى أن الخدمات الشبكية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات تزيد من وظائف النظام لمودعي الطلبات ومكاتب الملكية الفكرية. ولكي يظل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات قوياً، فإنه يحتاج إلى التحسين المستمر ليتوافق مع الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين. ومن شأن التعديلات المقترحة

إدخالها على القواعد 26 و33 و64 و89(ثانيا) و92 أن تيسر معالجة الطلبات واستخدام النظام لصالح المستخدمين. ولذلك أيد الوفد التعديلات المقترحة في الوثيقة ودخولها المقترح حيز النفاذ.

22. وأعرب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) عن تقديره للوثيقة. وكانت التعديلات المقترحة على القاعدة 89(ثانيا) التي تسمح للمكاتب بطلب تقديم الطلبات إلكترونيا والوثائق اللاحقة خطوة مهمة في الحد من البيروقراطية الإدارية وتسريع عملية منح البراءات. وذكر الوفد أيضا أنه من خلال تقليل العبء الإداري وتسريع عملية منح البراءات وجعل نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات أكثر سهولة، فإن هذه التغييرات تبشر بتعزيز الابتكار والكفاءة في مشهد الملكية الفكرية العالمي. وبناء على ذلك، وبالنظر إلى أن طلبات البراءات قد تم استلامها إلكترونيا بالفعل بموجب قانونه المحلي، أيد الوفد تلك التعديلات. وأعرب الوفد أيضا عن تأييده للتعديلات التي أدخلت على القاعدتين 33 و64 لتوسيع تعريف حالة التقنية الصناعية السابقة ذات الصلة ليشمل الإفصاحات غير المكتوبة. وبموجب القانون الوطني في إيران (جمهورية - الإسلامية)، يشمل تعريف حالة التقنية الصناعية السابقة كل ما متاح للجمهور في أي مكان في العالم بأي وسيلة. ورأى الوفد أن التغييرات تهدف إلى تعزيز جودة البراءات، وضمان تقييم أكثر إنصافا للابتكارات، وتعزيز نظام إيكولوجي للابتكار أكثر ديناميكية وشمولية. ورأى الوفد أنه على الرغم من أن التعديلات المقترحة قد تأتي مع تحديات، إلا أنه يمكن التغلب عليها، ويمكن تحقيق الفوائد الواسعة للتعديلات من خلال تطوير أساليب جديدة والتدريب المناسب وتعزيز التعاون الدولي.

23. اعتمدت جمعية اتحاد معاهدة البراءات التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية لمعاهدة البراءات والواردة في المرفقات من الأول إلى الرابع من الوثيقة PCT/A/56/2، والدخول حيز النفاذ والترتيبات الانتقالية كما هو وارد في الفقرة 4 من الوثيقة ذاتها.

[نهاية الوثيقة]